العرب
الجمعة 2019/08/09
السنة 42 العدد 11433

التنظيم الدولي للإخوان يتوق إلى تونس بعد خسارة السودان

سقوط البشير عجّل بالبحث عن مركز آخر يأوي الإسلاميين

مثّل عزل الرئيس السوداني عمر حسن البشير ضربة قوية لتيار الإسلام السياسي في المنطقة، وكبّده خسائر متعددة، يحاول تعويضها بالرغبة العارمة في العودة إلى السلطة مرة أخرى، أو على الأقل ضمان المشاركة في اللعبة السياسية الجديدة خلال المرحلة الانتقالية. ولأن هذه المسألة غير مضمونة في السودان، يميل فكر التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في السيطرة على الحكم في تونس لتعويض الخرطوم كمركز مهم لجسد الحركة الإسلامية المترامي، والاستفادة من التراكم السياسي الذي مكّن حزب النهضة من تطوير علاقاته مع القوى المدنية، ما دفعه للإعلان فجأة عن ترشيح عبدالفتاح مورو، وإثارة موجة من الغضب والاستهجان والتعجب.

النهضة ورقة الإخوان البديلة

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة - اكتسبت حركة النهضة في تونس حضورا سياسيا جيدا بما أبدته من مرونة في التعامل مع كثير من القضايا الجدلية، وحرصت على الإيحاء بأن هناك مسافة تفصلها عن جماعة الإخوان وغيرها من الحركات المنتمية لتيار الإسلام السياسي الفضفاض، اقتناعا بخصوصية التجربة التونسية، ومحاولة للقفز على جملة من المشكلات الدقيقة، وأبرزها السقوط السريع والمدوي للجماعة في مصر، والذي اعتقدت قيادات التنظيم الدولي أن القبض على السلطة في السودان قلل من تهميشها، وتحولت الخرطوم لملاذ آمن لكثير من القيادات الهاربة من مصر، وبؤرة يتجمع فيها إسلاميو المنطقة بأطيافهم المختلفة.

يأمل الإخوان في الهيمنة على مفاتيح القرار الرسمي في تونس، والاستفادة من التطور اللافت في انفتاح المجتمع المدني هناك، الذي يبدي قطاع كبير فيه عدم ممانعته في التعامل مع الإسلاميين، طالما التزموا بالقانون ومحدداته الصارمة، وحدث تجاوب أو انجذاب على هذه القاعدة التي مكنت حركة النهضة من زيادة وتيرة التسلل إلى قاع المجتمع عقب مشاركتها الفعالة في الانتخابات البلدية العام الماضي، وعزمها على رفع عدد مقاعدها في البرلمان القادم، ثم التطلع إلى أعلى هرم السلطة من خلال الدفع بعبدالفتاح مورو، نائب رئيس الحركة، ورئيس البرلمان المكلف حاليا.

> جماعة الإخوان تأمل بعد ترشيح النهضة لعبدالفتاح مورو للانتخابات الرئاسية في الهيمنة على مراكز القرار في تونس

هناك من فهم هذه الخطوة على أنها مناورة مؤقتة وأن مرشح النهضة سيعلن انسحابه، ومن ثمة إفساح المجال لحلفاء من تيارات أخرى، بينما يرى آخرون أن الترشح جاد وله أغراضه السياسية، ويمكن أن تكون حظوظه ليست هيّنة، لأن الحركة لم تقدم على هذه الخطوة من فراغ، ومهدت لها بمشاركات سياسية واسعة الفترة الماضية، وتبديد جزء من الانطباعات القائمة حول انتهازيتها عبر المزايدة في بعض الملفات ذات الصبغة العلمانية، الأمر الذي خفّف وقع الصدمة في تونس، لكنها لم تفلح في تبديد الهواجس في المحيط الإقليمي، لأن تيار الإسلام السياسي يشد بعضه بعضا، ويتسم بتشابكاته الخارجية.

بين أنقرة والخرطوم

فرض سقوط البشير في السودان البحث عاجلا عن مركز آخر يأوي الإسلاميين، ما جعل النهضة تنقض وعودها بعدم تقديم مرشح رئاسي في سياق تعزيز دور التنظيم الدولي المتراجع.

كما أدت التحديات التي يواجهها حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى الشعور بالقلق خوفا من سحب جزء من رصيد التيار الإسلامي في السلطة، عقب احتدام ضغوط المعارضة على الرئيس رجب طيب أردوغان، واتخذت من علاقته بالتنظيم الدولي تكئة للنيل منه في تسخير جانب من مقدرات تركيا لأتباعه، ومتوقع أن تتصاعد حدة الضربات في هذا الاتجاه.

وتشير الخارطة الإقليمية إلى تغيرات مقبلة تتجاوز محنة الإسلاميين في مصر وأكبر من أزمتهم في السودان، فالتيار الإسلامي في ليبيا على المحك، وأدت الضربات القوية التي يوجهها الجيش الوطني الليبي إلى قصم ظهر الكتائب المسلحة التي يستند عليها، وسيؤدي استمرار الحرب حتى تنظيف ليبيا من الميليشيات والحد من نفوذ القوى الإسلامية المتحالفة معها إلى عدم استبعاد الخروج نهائيا من التوازنات السياسية الليبية مستقبلا.

ناهيك عن المخاوف التي تنتاب فئة عريضة في المجتمع المدني الجزائري من زيادة مساحة جبهة الإنقاذ التي استنفرت قواها الحية للاستحواذ على كعكة السلطة، وسط أزمة متعاظمة، فقدت فيها المؤسسة العسكرية حصة مهمة من هيبتها.

ويفضي كل صعود سياسي للنهضة إلى الشد من عصب التيار الإسلامي في الدول المجاورة. وفي المغرب هناك تجربة عميقة يمتلكها، وينخرط في اللعبة ضمن معادلة محسومة في كثير من مكوناتها، لكن بعض قياداته لا تخفي الرغبة في تعويض الانكماش التدريجي. وإذا استوى نموذج أقرانهم في تونس وحقق مفاجأة مدوية سوف تتنامى الأحلام، وتتبدل الطموحات من الحفاظ على حد مقبول من الحضور المنضبط إلى ما هو أكبر.

شبح المؤسسة العسكرية

مع أن الخارطة النهائية للمرشحين لم تتكشف بعد، غير أن البعض يراهن على تفوق المرشح الرئاسي عبدالكريم الزبيدي، وزير الدفاع المستقيل، باعتباره وريثا "شرعيا" للرئيس الباجي قائد السبسي، وعلى أنه الوحيد القادر على هزيمة مرشح النهضة مورو أو غيره من المرشحين المتدثرين بأثواب سياسية متنوعة وعلى علاقة بالحركة أو على استعداد للتحالف معها.

ويخشى أن يكون الزبيدي الطبيب والسياسي الذي وجدت فيه المؤسسة العسكرية وزيرا يمتاز بالصرامة والمثابرة والنأي بالجيش عن التجاذبات السياسية أن تحسب عليه المؤسسة العسكرية في ظل أجواء إقليمية محتدمة ضدها، وشمّر فيها المجتمع المدني سواعده لمجابهتها بقسوة، وأصبحت من العلامات البارزة في استمرار الأزمة بالجزائر، حيث يريد الحراك الثوري قطع دابر الدور التاريخي للجيش. وباتت من الملامح القوية للانسداد السياسي في السودان، عندما تمسّك تحالف الحرية والتغيير بتقليص نفوذ المجلس العسكري.

ويجتهد الخطاب الإسلامي في العمل على إجهاض الخطاب المؤيد للمؤسسة العسكرية ودورها في حفظ الأمن والاستقرار في خضم موجات عميقة من الصراعات، وترويج مصطلحات صادمة، مثل الهيمنة فترات طويلة وتخريب الأحزاب وإفساد الحياة السياسية، لتخويف المجتمع المدني من نتائج الاندفاع وراء تأييد أي مرشح عسكري. الأمر الذي يقلل من حظوظ الزبيدي، ويكبح الميول الإنسانية والمواءمات الإيجابية والثقة الكبيرة في مؤهلاته السياسية.

يعتقد التنظيم الدولي للإخوان أنه قريب من الحكم في تونس الآن، وأن ثمرتها السياسية نضجت للسقوط في حجره عن طريق النهضة التي يمكن أن تقود للسيطرة على مفاصل القرار في الغرف الثلاث، الرئاسة والبرلمان والحكومة، علاوة على جانب معتبر في الإدارة المحلية، وهي فرصة (في نظره) تاريخية بالمعنى الحقيقي، لأن تعويم عبدالفتاح مورو يستند إلى أنه أحد رجالات النهضة المنفتحين، وله تاريخ من الاجتهادات خالف فيها قيادات الحركة، ما يرفع من نصيبه المعنوي داخل المجتمع المدني، ويبعثر أوراق المرشحين المنافسين.

يعيد تفوق النهضة في الانتخابات الرئاسية (إذا حدث) البريق لفكرة إمكانية التعايش مع التيار الإسلامي، ويؤثر على بعض التوازنات التي أكدت صعوبة القبول بذلك، وربما يوقف القناعات المتزايدة بصعوبة الوثوق فيه، ويجبر دوائر غربية على إعادة النظر في رؤيتها حيال ما يسمى بـ"المعتدلين" والتي تأثرت كثيرا بالسيل الجارف للعمليات الإرهابية التي قامت بها تنظيمات متطرفة في العالم، لأن الأفكار التي انطلقت منها تعود جذورها لجماعة الإخوان.

من غير المستبعد أن يكون التنظيم الدولي قد حصل على ضوء أخضر من قوى دولية لا تزال تتبنى فكرة مشاركة الإسلاميين في السلطة ت.

تمنح هذه المعطيات أهمية كبيرة لانتخابات تونس وتخرجها من إطارها المحلي، وتجعل عملية متابعتها وفهمها على صلة بسياقات إقليمية ودولية، وسوف تكون نتائجها مؤثرة على المدى البعيد، في حالة ارتفاع حظوظ النهضة أو انخفاضها، وقد ترسم معالم طريق جديد للتعامل مع تيار الإسلام السياسي، لمن عوّلوا على تقويضه كمركز للعنف في العالم، ومن رأوا فيه وسيلة لإخماده.

فهل تكون تونس بديلا للسودان، أم تلحق به وتتعزز عملية اقتلاع الإسلاميين من السلطة في المنطقة، لأنهم ليسوا أمناء عليها، وأفكارهم تتجاوز الأبعاد الوطنية الواسعة إلى مكونات إيديولوجية ضيقة.

«حسم» ذراع تنظيم الإخوان المكلّفة بالانتقام لمرسي

القاهرة - صدقت الأحد الماضي، تحذيرات الخبراء من تحركات أذرع جماعة الإخوان المسلمين المهدّدة لأمن واستقرار مصر، بعدما تمكّنت "حركة سواعد مصر" أو ما يسمى بـ"حسم" الذراع العسكرية لجماعة الإخوان، من تنفيذ تفجير إرهابي مروع قبالة معهد الأورام بالعاصمة القاهرة.

وكشفت وزارة الداخلية المصرية في بيان لها أن حركة "حسم" الإخوانية، هي المسؤولة عن تجهيز السيارة المتسببة في انفجار القاهرة ليلة الأحد الذي أسفر عن وقوع 20 قتيلا وجرح 47 مدنيا.

بعيدا عما يطرحه الباحثون في شؤون الجماعات الإسلامية المتطرفة والمسلحة من مقاربات تؤكّد أن انحسار أدوار جماعة الإخوان لا يعني بالمرة نهايتها لأنها تظل فكرة عالقة بأذهان أنصارها، فإن العملية الإرهابية الأخيرة تؤكّد أن لجماعة الإخوان المحظورة في مصر عمقا تنظيميا لا يقتصر على ما يتعلق بالأيديولوجيا بل إن أهدافه تتخطى ذلك بكثير، بعد تمكنها من تجنيد حركات مسلحة.

جماعات مسلحة لا تخفي أدبياتها الإخوانية

وتجرّ عملية معهد الأورام إلى وجوب العودة إلى الحديث عن هذه الأذرع العسكرية المنتشرة في مصر من ناحية ماهيتها وخاصة ما هي مخططاتها؟

منذ وفاة الرئيس المصري السابق محمّد مرسي تعالت أصوات المتابعين مصر حول ما أسموه بإمكانية تنفيذ عمليات إرهابية غادرة للانتقام للرئيس الإخواني وخاصة من قبل بعض التنظيمات المسلحة التي ثبت أنها أذرع مسلحة منتصبة بهدف الاشتغال للحساب الخاص للجماعة الأم؛ الإخوان المسلمين، ومنها "حسم" وجماعة "لواء الثورة" وكذلك "أجناد مصر".

كل هذه الحركات المذكورة، ومنذ نشأتها قصدت عبر أنشطتها استقطاب جمهور جديد بُعيد حظر أنشطة جماعة الإخوان المسلمين وذلك على قاعدة شعارات ترفع لواء الدفاع عن ثورة 25 يناير 2011، لكن لم تخف هذه الجماعات في مواقفها أهدافها المعلنة والمتمثلة أساسا في الانتقام للجماعة الأم وتحديدا بعد الإطاحة بمحمد مرسي عام 2013.

وبالرجوع قليلا إلى فترة ما بعد عام 2013 أي فترة الإطاحة بجماعة الإخوان، شهدت مصر ظهور عدة حركات مسلحة، اتخذت العنف منهجا لها لمقاومة النظام الحالي، بدءا من "لواء الثورة"، و"أجناد مصر"، مرورا بـ"كتائب حلوان"، ووصولا إلى حركة "حسم" التي تصدرت المشهد خلال السنوات القليلة الماضية عقب توالي هجماتها المتفرقة في أنحاء البلاد.

إن أول بلاغ أصدرته حركة حسم في يوليو 2016، يؤكّد بما لا يدع مجالا للشك بأنها تفريخ إخواني جديد له أهداف متعددة الأبعاد، أولها الانتقام لجماعة الإخوان، أما الثاني فهو محاولة التنفيس قليلا عن جماعة الإخوان المحاصرة محليا وإقليميا ودوليا.

وتقول حركة "حسم" في بيانها الشهير "بسواعدنا نحمي ثورتنا" لتتخذ شعارا دعائيا، تزعم أنه يهدف إلى الدفاع عن ثورة 25 يناير عام 2011.

ومما يثبت أيضا تبنيها لأدبيات الإخوان أن بيانها الأول أكّد صراحة في يوليو 2016 أنها ستنطلق في عملياتها الانتقامية ضد ما وصفته بالانقلاب العسكري على محمد مرسي.

ولمحاولة ربح واستقطاب جمهور جديد قدمت "حسم" نفسها بأنها حركة ثورية مقاومة ومسلحة قررت استرداد ثورة 25 يناير وأهدافها والقصاص لدماء الشهداء، وترى -وفقا لبياناتها- أن معركتها مع الثورة المضادة التي يتزعمها بحسب رؤيتها قادة العسكر وفلول النظام البائد، ولم تخف الحركة الإرهابية في منشوراتها أنها حركة مسلحة مقاومة بالأساس وليست سلمية.

> انفجار معهد الأورام يؤكد أن لجماعة الإخوان عمقا تنظيميا لا يقتصر على الأيديولوجيا، بل يراهن أيضا على جماعات مسلحة

قبل عملية معهد الأورام، ظهرت أول الأنشطة الإرهابية لحركة "حسم" في منتصف 2016، حين أعلنت عن تبنيها محاولة اغتيال مفتي الجمهورية السابق علي جمعة، في 5 أغسطس 2016. واستطاع آنذاك جمعة النجاة، فيما أصيب حارسه الشخصي.

وبعد ذلك ورغم تحذيرات مراكز الدراسات لتحركات الحركات المسلحة، ظهرت "حسم" مرة أخرى بعد محاولة اغتيال المستشار المصري زكريا عبدالعزيز النائب العام المساعد في سبتمبر 2016، بسيارة مفخخة في إحدى ضواحي القاهرة، لكنها فشلت.

وتفاعلت السلطات المصرية بعد هذه المحاولات الفاشلة بكل حزم مع أذرع الإخوان المسلحة، حيث أعلنت الداخلية المصرية في عام 2016 عن اعتقال قيادات هامة من جماعة الإخوان المسلمين بمصر، متهمة الجماعة بتشكيل كيانات مسلحة باسم "حسم" وآخر باسم "لواء الثورة".

ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين المرتبكة، تنفي أن تكون لها أي صلة بحركة "حسم" أو أي حركة مسلحة، فإن البصمات التي تتركها "حسم" أو غيرها تشير إلى أنها أجزاء لا تتجزأ عن الجماعة الأم.

إلى جانب محاولات اغتيال الشخصيات العامة، استهدفت "حسم" كمائن للشرطة ودوريات قوات الأمن، وشخصيات أمنية بعينها. ورغم نشاطها السري تباهت الحركة المتطرفة في أكتوبر 2017 بإعلان تبنيها هجوما إرهابيا استهدف سفارة ميانمار في القاهرة، قائلة إن الانفجار انتقام من حملة جيش ميانمار على مسلمي الروهينغا.